**محاضرة رقم 4 مقياس الحوكمة قسم الآثار :السنة الثالثة الاستاذة: بن اشنهو نجية**

**إشكالية ترجمة الحوكمة**:

تطرح المفاهيم في العلوم الإجتماعية عدة إشكاليات خاصة المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية ويكمن ذلك في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها وفي هذا الإطار هناك العديد من المفاهيم لها ترجمات مختلفة ككلمة gobalisation

إلى عولمة،كوكبية،الكونية و كلمة gouvernance حيث وجد عدة ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه يمكن أن نحصي العديد من الترجمات مثل الحاكمية، الحكم ، الحكمانية، إدارة الحكم الحوكمة الإدارة.......

إضافة إلى تلك الترجمات ترجم مصطلح gouvernance إلى عبارة إدارة شِؤون الدولة، و المجتمع و التي تبناها أكثر من مركز بحثي كمركز دراسات استشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة حيث يرى إنها تعكس في محتواها المعنى الأساسي كلمة gouvernance

من حيث تركيزها على طرفي المعادلة الدولة والمجتمع و العلاقة بينهما.

كما تبنت هيئة الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية إلا أن المصطلح الحاكمية لا يعكس معنى مفهوم الذي يعبر عن الدولة و المجتمع والقطاع الخاص فهو يعكس دلالات ذات صبغة دينية و تاريخية تتمثل في نظريات الحاكمية الإلهية وما صاحب ذلك من جدليات.

**صياغة تعريف للحوكمة –الحكم الراشد-**

تعددت التعريفات لمصطلح الحوكمة – الحكم الراشد- وللتعرف عليه يجب تعريف الحكم أولا ومن ثم عرض تعريفين لمؤسستين دولية.

**تعريف الحكم:**

تضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم ، جلال العلم و الحكمة و العدل ،من خلال هذا يمكن تعريف الحكم على انه يقوم على قاعدة القضاء و الفض بين الناس سواءا في المنازعات او تنظيم الحياة اليومية، ومادامت القاعدة الأساسية في القضاء إذ لا بد من وجود قانون، ووفقا لها القانون الذي يستخدم من قبل الحاكم لضبط الأمور وحل المشاكل ، يتحقق العدل وعدم الاستبداد، فالحكم يعمل على توضيح وبيان دور كل فرد في المجتمع، ويضمن حقوق الأفراد و المؤسسات سواءا كانت عامة أو خاصة،ويمنع تسلط طرف على آخر .

وبالتالي يعبر مفهوم الحكم عن إدارة و ممارسة السلطات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على مختلف المستويات المركزية و اللامركزية أي الإقليمية و المحلية.

**تعريف الحوكمة- الحكم الراشد**-

سنحاول تقديم محاولات لتعريف الحكم الراشد بإيجاز:

1-**تعريف البنك الدولي**:

الحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال و المثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول و المؤسسات ،لابد من ربط بين الحكم الرشيد و التنمية التشاركية و كذا حقوق الإنسان و الديمقراطية، إضافة إلى تعريف وتعيين احترام القوانين و تسيير ومحاربة الرشوة و تخفيض النفقات الفائضة.

وفي التسعينات قام خبراء البنك الدولي بتطوير المفهوم فعرفه بأنه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة من أجل التنمية.

إذن فالحكم الراشد في نظر البنك الدولي يتطابق مع فكرة تطوير الإدارة.

2**-تعريف المجلس الأوربي**:

يتطرق إلى ما اسماه بالحكم الراشد الديمقراطي المحلي مركزا على متغير اللامركزية و التي تؤمن هامشا كبيرا من الاستقلالية للسلطات المحلية.

**معايير الحكم الراشد:**

يتميز مفهوم الحكم الراشد بمجموعة من المؤشرات وهي كما يلي:

**-المشاركة** : وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار و التي تضمن حرية الرأي و التعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا تفي بالغرض بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار وان يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة، و على الدول ان تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين و اللوائح و الأنظمة و استشارتهم في شؤون الحياة العامة.

**-حكم القانون** : يعني أن الجميع حكاما و مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، و يجب أن تطبق الأحكام و النصوص القانونية بصورة عادلة و بدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضامنة لها ولحريات الإنسان الطبيعية.

**-الشفافية**: وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بان تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وان تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها.

وعليه يجب على الدولة ان تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور و لوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة و التشريعات المختلفة.

**-المحاسبة:** تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة و عن المهام الموكلة إليهم ، وعن نتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات و المهام الملقاة على عاتقهم و الهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية وحمايتها من العبث و بالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض تصرفهم.

**المساواة** : ترمز إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجل و المرأة من أجل تحسين أوضاعهم وتحقيق ارتقائهم الاجتماعي، والمساواة تعني خضوع للمساواة دون تمييز، فهم متساوون بالحقوق و الحريات و الكرامة.

**الفعالية**: تعني توفير القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع و تقديم نتائج تستجيب و حاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني و الرشيد للموارد.